2026/43
واردات عدد .....
19 جوان 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مقتـــرح قانـــون

الفصل الأول:

يقصد بالإعلام الجمعياتي كلّ نشاط إعلامي سمعي أو بصري أو رقمي يمارس من قبل جمعية محدثة طبقا للتشاريع الجاري بها العمل، و لا يهدف إلى تحقيق الربح، و يستند بصفة أساسية على خدمة المصلحة العامـــــة، و تعزيز الحق في النفاذ إلى المعلومة، و دعم التعددية الإعلاميـــــة و المشاركة المواطنة.

و تعد إذاعة جمعياتيّة كل مؤسسة إعلامية سمعية تدار من قبل جمعية، و تتحصل على ترخيص قانوني (إجازة استغلال و بعث مؤسسة إعلامية جمعياتيّة) لممارسة نشاط البث. و تلتزم في تمويلها و تسييرها و مضامينها بالمبادئ غير الربحية و بالشفافيـــــــة و الاستقلالية التحريرية.

الفصل الثاني:

تعفى الإذاعات الجمعياتيّة المرخص لها قانونيا من معاليم استغلال الترددات و معاليم البث المستوجبة لفائدة الدولة أو لفائدة الهياكل العمومية المختصة، و ذلك طيلة مدة استغلالها للرخصة. و يشترط للانتفاع بهذا الإعفاء:

- المحافظة على الصبغة الجمعياتية غير الربحية
- احترام التشريعات و التراتيب الجاري بها العمل في المجال السمعي البصري
- مسك محاسبة شفافة و خاضعة للرقابة طبقا للنصوص القانونية المعمول بها
- توظيف الموارد المالية حصريا لتحقيق الأهداف الجمعياتيّة الإعلامية

الفصل الثالث:

بصفة استثنائية يتم تمتيع الإذاعات الجمعياتيّة المتخلّد بذمتها ديون لدى الديوان الوطني للإرسال الإذاعي و التلفزي بالإجراءات التالية:

- الإعفاء الكلي من الفوائض و خطايا التأخير.
- جدولة أصل الدين على فترة أدناها عشر سنوات من دخول هذا القانون حيز النفاذ.
- تتم معالجة الملفات حالة بحالة، و يترتب عن قبول مطلب إعادة الجدولة تعليق جميع التتبعات الإدارية و المالية طيلة فترة الإلتزام بجدول سداد الديون. كما يترتب عن ذلك إرجاع البث فورا إذا كان قد تم قطعه عن الإذاعة المعنية.

2026/43

2026/43

واردات عدد .....
19 جوان 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

وثيقة شرح الأسباب

أوّلًا: في سياق المبادرة التشريعية وأهميتها

تندرج هذه المبادرة التشريعية في إطار استكمال البناء القانوني الضامن لحرية التعبير والإعلام، وتعزيز التعددية الإعلامية، وضمان النفاذ الفعلي للمعلومة، خاصّة على المستوى المحلي والجهوي، من خلال دعم الإعلام الجمعياتي باعتباره إعلام قرب غير ربحي يُدار من قبل المجتمع المدني ويُسند بصفة أساسية إلى خدمة المصلحة العامة.

وقد أفرز تطوّر المشهد الإعلامي في تونس، ولا سيما بعد سنة 2011، بروز الإعلام الجمعياتي كفاعل محوري في نقل المعلومة المحلية، وإبراز انشغالات المواطنين، وفتح فضاءات للنقاش العمومي حول الشأن العام المحلي، والمساهمة في ترسيخ المشاركة المواطنة، لا سيما في الجهات الداخلية والمناطق التي لا تحظى بتغطية كافية من قبل الإعلام العمومي أو الخاص.

غير أنّ هذا الصنف من الإعلام ظلّ يشتغل في غياب إطار تشريعي خاص يعرّف طبيعته ويضبط خصوصياته، ممّا أدّى إلى إخضاعه لمنظومة قانونية ومالية وُضعت أساسًا للإعلام التجاري، دون مراعاة لاختلاف الأهداف والموارد، وهو ما أفرز صعوبات هيكلية تهدّد استمراريته وتحدّ من قدرته على الاضطلاع بدوره كإعلام قرب.

ثانيًا: في الأسس الدستورية للمبادرة

تستند هذه المبادرة إلى جملة من الواجبات الدستورية المحمولة على الدولة، والتي تفرض التزامات إيجابية لا تقتصر على الامتناع عن التقييد، بل تشمل التمكين والدعم.

فقد كفل الدستور حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر، بما يقتضي توفير بيئة إعلامية تعددية تُمكّن مختلف الأصوات من النفاذ إلى الفضاء العام، ولا سيما الأصوات المحلية والمجتمعية. كما أقرّ التزام الدولة بضمان الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة، وهو التزام لا يمكن تحقيقه فعليًا

2026/43

دون دعم إعلام القرب القادر على نقل المعلومة المحلية ومرافقة السياسات العمومية الجهوية وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ويُضاف إلى ذلك ما نصّ عليه الدستور من أنّ على الدولة دعم الجمعيات، باعتبارها مكوّنًا أساسيًا من مكوّنات المجتمع المدني، وهو ما يشمل الأنشطة الجمعياتية ذات الطابع الإعلامي التي تُسند مباشرة إلى خدمة المصلحة العامة. كما يندرج الإعلام الجمعياتي ضمن آليات الديمقراطية التشاركية المرتبطة باللامركزية، باعتباره وسيلة عملية لتمكين المواطنين من متابعة الشأن العام المحلي والمشاركة في النقاش العمومي.

ثالثًا: في الأسس القانونية الوطنية

يتنزّل دعم الإعلام الجمعياتي ضمن المنظومة القانونية الوطنية المنظمة للجمعيات وللقطاع الإعلامي.

فالمرسوم المنظّم للجمعيات أقرّ حرية تكوينها واعترف بدورها في خدمة المصلحة العامة وتعزيز المواطنة والديمقراطية، وهو ما يجعل الإعلام الجمعياتي امتدادًا طبيعيًا للوظيفة الجمعياتية ذات الطابع العام. كما كرّس الإطار القانوني المنظّم للاتصال السمعي البصري مبدأ التعددية الإعلامية، واعترف بوجود أنماط إعلامية غير تجارية، غير أنّه لم يُقرّ نظامًا ماليًا خاصًا بها، ممّا أدّى عمليًا إلى تحميل الإذاعات الجمعياتية أعباء لا تتناسب مع طبيعتها غير الربحية.

ويُضاف إلى ذلك التشريع المتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، الذي جعل من وسائل الإعلام شريكًا أساسيًا في تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة، وهو دور يضطلع به الإعلام الجمعياتي بصفة مباشرة على المستوى المحلي، بالنظر إلى قربه من المواطن ومن مصادر المعلومة الجهوية.

رابعًا: في الالتزامات الدولية للدولة التونسية

تنسجم هذه المبادرة مع التزامات الدولة التونسية الدولية في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير.

فقد ضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في حرية التعبير وتلقّي ونقل المعلومات، وهو ما تمّ تفسيره تفسيرًا موسّعًا من قبل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التعليق العام عدد 34 المتعلّق بالمادة 19 من العهد، حيث أكّد هذا التعليق أنّ التزامات الدول لا تقتصر على الامتناع عن التدخل غير المشروع، بل تشمل واجبًا إيجابيًا يتمثّل في:

- تعزيز بيئة إعلامية تعددية؛

- ضمان تنوّع مصادر ووسائل الإعلام؛
- دعم وسائل الإعلام غير التجارية، بما فيها الإعلام المجتمعي والمحلي؛
- تفادي الأطر القانونية أو المالية التي تؤدي عمليًا إلى إقصاء هذا الصنف من الإعلام أو تهديد استمراريته.

كما تنسجم المبادرة مع الالتزامات الناشئة عن اتفاقيات حماية التنوع الثقافي والإعلامي، التي تعتبر الإعلام المجتمعي ركيزة من ركائز التعددية والتنوّع، وتدعو الدول إلى تهيئة أطر قانونية ومالية ملائمة لدعمه.

خامسًا: في الإشكال العملي الذي تسعى المبادرة إلى معالجته

أدّى غياب إطار تشريعي خاص بالإعلام الجمعياتي إلى تحميل الإذاعات الجمعياتية معاليم استغلال التردّدات ومعاليم البث، شأنها شأن المؤسسات الإعلامية التجارية، وهو ما أفضى إلى:

- هشاشة مالية مزمنة؛
- تراكم ديون لفائدة الدولة والهياكل والمنشآت العمومية؛
- تعرّض عدد من إذاعات القرب إلى تتبّعات إدارية ومالية تهدّد استمراريتها؛
- مساس فعلي بالتعددية الإعلامية وبحقّ المواطنين في إعلام محلي مستقلّ.

وقد أثبتت التجربة العملية أنّ معالجة هذه الوضعيات بالآليات القانونية العامة لا يراعي خصوصية الإعلام الجمعياتي، ولا يحقّق التوازن المطلوب بين حماية المال العمومي وضمان استمرارية مرفق إعلامي غير ربحي يخدم المصلحة العامة.

سادسًا: في دور البرلمان وأهداف المبادرة

إزاء هذا الواقع، يضطلع مجلس نواب الشعب، في إطار وظيفته التشريعية، بمسؤوليته الدستورية في تفعيل الحقوق والحريات، واحترام التزامات الدولة الوطنية والدولية، وسدّ الفراغ التشريعي القائم، من خلال سنّ إطار قانوني خاص يراعي طبيعة الإعلام الجمعياتي ويضمن استمراريته.

وتهدف هذه المبادرة التشريعية إلى:

- الاعتراف بالإعلام الجمعياتي كإعلام قرب غير ربحي؛

- دعم استمراريته وتمكينه من الاضطلاع بدوره المجتمعي؛
- معالجة الوضعيات المالية العالقة في إطار قانوني منضبط؛
- تكريس التعددية الإعلامية وضمان الحق في إعلام محلي مستقلّ وقريب من المواطن.

إنّ هذه المبادرة التشريعية لا تهدف إلى إقرار امتياز لفائدة فئة معيّنة، بل ترمي إلى تفعيل مقتضيات دستورية والتزامات دولية محمولة على الدولة، وإلى دعم إعلام القرب باعتباره أحد مقوّمات الديمقراطية الفعلية، وأداة أساسية للتنمية المحلية المتوازنة، وضمانًا لحقّ المواطنين في إعلام تعددي ومستقلّ.

سابعًا: في حجم الإعلام الجمعياتي وأثره في المشهد الإعلامي والاقتصادي

أثبتت التجربة العملية، منذ إرساء الإطار التعديلي للاتصال السمعي البصري بعد سنة 2011، أنّ الإعلام الجمعياتي لم يعد ظاهرة هامشية، بل أضحى مكوّنًا فعليًا من مكوّنات المشهد الإعلامي الوطني، لا سيما على المستوى الجهوي والمحلي.

إذ يُناهز عدد الإذاعات الجمعياتية الناشطة والمرخّص لها قانونًا اليوم نحو 15 إذاعة موزّعة على مختلف ولايات الجمهورية، مع حضور لافت في الجهات الداخلية والمناطق ذات الكثافة الإعلامية الضعيفة، وهو ما مكّن من تحقيق تغطية إعلامية محلية لم تكن متوفّرة من قبل عبر الإعلام العمومي أو الخاص.

وقد ساهمت هذه الإذاعات، بحكم طبيعتها كإعلام قرب، في تنويع المضامين الإعلامية، وإبراز الخصوصيات الجهوية، ونقل انشغالات المواطنين اليومية، وإتاحة فضاءات مفتوحة للتعبير والحوار حول الشأن المحلي، بما عزّز التعددية الإعلامية فعليًا، لا على المستوى الشكلي فقط.

وعلى الصعيد الاقتصادي والتنموي، اضطلعت الإذاعات الجمعياتية بدور ملموس كرافد من روافد التنمية المحلية، من خلال:

- **إحداث مواطن شغل مباشرة وغير مباشرة**، خاصة لفائدة الشباب وحاملي الشهادات في مجالات الإعلام والتنشيط والتقنيات السمعية؛
- **تنمية الكفاءات المحلية** عبر التكوين والتدريب في مجالات الصحافة والإنتاج الإذاعي، بما يساهم في الإدماج المهني والاقتصادي؛

- **مرافقة المبادرات الاقتصادية الصغرى** والتعريف بالمشاريع المحلية والتعاضديات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- **دعم السياحة الثقافية والبيئية المحلية** عبر التعريف بالموروث الجهوي والأنشطة الثقافية؛
- **تنشيط الدورة الاقتصادية المحلية** من خلال الشراكات والخدمات والتعامل مع مزوّدين محليين.

وبذلك، لا يقتصر دور الإعلام الجمعياتي على بعده الاتصالي، بل يتجاوز ذلك ليشكّل أداة تنموية تُسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي، وتحفيز المبادرة، وتقريب السياسات العمومية من المواطن، وهو ما يجعل دعمه استثمارًا في التنمية المحلية لا عبئًا على المالية العمومية.

كما أنّ تهديد استمرارية هذا القطاع، نتيجة الأعباء المالية غير المتناسبة مع طبيعته غير الربحية، من شأنه أن يؤدّي إلى فقدان هذا الرصيد الإعلامي والتنموي، وإلى إعادة تكريس الفوارق الجهوية في النفاذ إلى الإعلام والمعلومة.

2026/43

واردات عدد .....
19 جوان 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة الإمضاءات

لمقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

العدد	الإسم واللقب	الإمضاء
1	الطاهر بن منصور	
2	لطفي الهمامي	
3	بوبكر بن عيبي	
4	خوذير دعاس	
5	كريم الهاشاني	
6	يحيى عمري	
7	حاتم لباوية	
8	محمد علي	
9	مختار عيفاوي	
10	نبيلة القاسمي	
11	فيصل الحليمي	
12	مراد الزغيدي	
13	يوسف التومي	
14	عبد الرزاق كويدات	
15	عبد الجليل الحدادي	
16	طارق الرعبي	
17	محمود شلتاف	
18	ظافر السعيدي	
19	أسامة مزهود	

2026/43

واردات عدد .....
19 جوان 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2026/43

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة الإمضاءات
لمقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

العدد	الإسم واللقب	الإمضاء
20	وليم الصغير	
21		
22		
23		
24		
25		
26		
27		
28		
29		
30		
31		
32		
33		
34		
35		
36		
37		
38		
39		

2026/43

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في، 15 جانفي 2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	**مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي**
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2026/43

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في، 17 / 06 / 2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... لطفي الهمامي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026743

باردو في، 17 06 2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... بوبكر بن حمد .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	**مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي**
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـــاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

20267 43

باردو في، 18/06/2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... خولة قابسي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/43

باردو في، 17/06/2026

تصـريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... عز الدين الباكير .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026/430

باردو في، 2026/06/17

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... نجيب عكرمي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	**مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي**
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب 2026/43

باردو في، 18/06/2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... هاجر الباوي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	**مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي**
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/43

باردو في، 2026 06 17

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... محمد علي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026743

باردو في، 2026/06/18

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ...هستنا وسيلاوي.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026/43

باردو في، 2026/04/18

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله .....بثينة الحاد.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/43

باردو في 16/10/2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..فيصل العمري.....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	**مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي**
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026/43

باردو في، 18/06/2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... معز الحجي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	**مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي**
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/43

باردو في، 18/06/2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... يوسف الحومي .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	**مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي**
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضاء

2026/43

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في، 18 فيفري 2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... عبد الرزاق حمودة .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2026/43

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في، 17 / 06 / 2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026743

باردو في، 28/04/2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... طارق الربعي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	**مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي**
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026/43

باردو في، 19/06/2026

تصـريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... محمود شعاع .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

2026/43

مجلس نواب الشعب

باردو في، 19 شوال 1447هـ

تصـريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله .....ظافر الصغيري.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026/43

باردو في، 2026/06/19

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله .....نـاهـــر مزهـــود.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026/43

باردو في 19/06/2026

تصـريح

بتبنّي مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي

إنّي الممضي (ة) أسفله ..... ريم الصغير .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان المقترح	مقترح قانون يتعلق بالإعلام الجمعياتي
عدد الفصول المضمّنة بالمقترح	03 فصول

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء